The role of women in political institutions in Egypt (1981_ 1990)

دور المرأة في المؤسسات السياسية الرسمية في مصر (١٩٨١ – ١٩٩٠)

أ.م.د. جبار درويش الشمري
الجامعة المستنصرية ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ
Iraq_human_rights@yahoo.com

دور المرأة في المؤسسات السياسية الرسمية في مصر (١٩٨١ – ١٩٩٠)

أ.م.د. جبار درويش الشمري

الملخص العربي

شهدت السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين اهتماماً ملحوظاً بالمرأة وقضاياها وضرورة دمجها في عمليات التنمية، خاصة مع إعلان العقد من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٥ عقداً عالمياً للمرأة لزيادة الوعي بقضية المرأة والتنمية والعمل على تحسين اوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخاصة في الدول النامية، لان المرأة تمثل نصف الموارد البشرية المتاحة فلايمكن تركها من دون اعداد وتخطيط وتأهيل، إن الارتقاء بمكانة ووضع المرأة عامل أساسي وضروري لضمان سرعة التنمية بأبعادها المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في اي مجتمع .

Abstract

The seventies and eighties of the twentieth century witnessed a remarkable interest in women and their issues and the need to integrate them into development processes, especially with the announcement of the decade from 1975 to 1985 a global decade for women to increase awareness of the issue of women and development and work to improve their political, social, economic and cultural conditions, especially in developing countries, because women represent half The human resources available cannot be left without preparation, planning and rehabilitation. Improving the status and status of women is an essential and necessary factor to ensure rapid development in its various social, political, economic and cultural dimensions in any society.

المقدمة

يعود الاهتمام بدور المرأة المصرية في المؤسسات السياسية الى أوائل القرن العشرين وبالتحديد مع قيام ثورة ١٩١٩، أذ شاركت المرأة المصرية فيها مشاركة سياسية فعالة، ثم في ثورة ١٩٥٢ والتي مثلت نقطة التحول الثانية في مشاركة المرأة في الحياة السياسية في مصر من خلال اعتراف دستور ١٩٥٦ اعترافاً صريحاً بحق المرأة في التصويت والترشيح لاول مرة في تاريخ مصر ، وعليه تعد فترة السبعينيات امتداداً للانجازات المظهرية والكمية والفردية التي حصلت عليها المرأة بقوة تشريعات وقرارات ثورة ١٩٥٢ والتي بموجبها نالت المرأة المصرية حقها السياسي، وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب اكتوبر ١٩٧٣ اصبحت مشاركة المرأة في الحياة السياسية في مصر اكثر عمقاً وخبرة وتطور .

وبالنظر الى المجتمع المصري يحاول البحث رصد بعض التطورات السياسية في وضع المرأة في البرلمان المصري والتغيرات التي طرأت على هذا الوضع والادوار التي تؤديها المرأة ، أذ لعبت تلك التغيرات دوراً له بصماته على أوضاع المرأة في مصر بشكل عام، ولعل أهم تلك التغيرات هي

تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصاي عام ١٩٧٤ في عهد الرئيس انور السادات حتى الوقت الراهن، فضلاً عن دور الاحزاب السياسية التي ساهمت في تنمية الوعي السياسي لدى المرأة المصرية بصفة خاصة، وما واكب ذلك من اهتمام كبير من قبل الامم المتحدة ومنظماتها بقضايا المرأة ، وماصاحب ذلك من التحولات السياسية امام المرأة، ومحاولات الاصلاح التي أثرت بدورها على وضع المرأة المصرية ومكانتها ودورها في المؤسسات السياسية، مع الوقوف على أهم التحديات التي تحول دون قيام المرأة بدورها السياسي .

اعتمد البحث على مصادر متنوعة تأتي في مقدمتها الوثائق العربية غير المنشورة وهي محاضر مجلس الشعب، فضلاً عن الرسائل والاطاريح الجامعية والكتب العربية والاجنبية والدوريات العربية والصحف المصرية .

اولاً : دور المرأة في السلطة التشريعية

١. مجلس الشعب

تعد المشاركة السياسية مؤشراً هاماً من مؤشرات النمو الاجتماعي من ناحية ، وفاعلية الشرائح والفئات المختلفة من ناحية اخرى[١]، حيث يشارك المواطنون في مسؤوليات التفكير والعمل لصالح مجتمعهم، ويكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الاهداف العامة للمجتمع وافضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف، ويمكن القول انه كلما زاد مشاركة المواطن بالحياة السياسية زاد اندماجاً بالنسق السياسي لمجتمعه[٢]، وعلية فالمشاركة السياسية ليست مجرد تمثيل نيابي ولاتقتصر على عملية الانتخابات والترشيح ، بل هي كافة القرارات التي يتخذها الانسان في رحله حياته ، والاختيارات والقيم التي يعكسها قولاً وسلوكاً ، فكل قرار يتخذ هو قرار يشكل الحاضر والمستقبل[٣]. تبعاً لذلك ان المشاركة السياسية للمرأة مرتبط بوضع المرأة في المجتمع وبالدور الذي تؤديه في الحياة العامة والذي يعد احد المؤشرات الدالة على الوضع الديمقراطي اولاً ووعي النظام السياسي ثانياً وتوجه التنمية البشرية ثالثاً والاقتناع بقدرات المرأة السياسية رابعاً[٤].

بعد تولي انور السادات[٥] منصب رئاسة الجمهورية أعلن في الثالث من اب ١٩٧١ أطلاق أسم مجلس الشعب[٦] بدلاً من مجلس الامة[٧] بقرار جمهوري رقم ٢٢٨٠ لعام ١٩٧١ ، فتولى هذا المجلس وضع الدستور الجديد لمصر الذي قدمه انور السادات في التاسع من ايلول ١٩٧١ وسمي بـ " دستور مصر الدائم "[٨] مؤكداً في مواده على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات [٩]حيث تضمنت المادة (٤٠) على ان "**المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لاتميز بينهم بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة** "، وتعد

المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في الاجهزة التشريعية دلالة على التطور السياسي وتغير النظرة التقليدية لدورها كربة منزل فحسب[١٠]، فضلاً عن ذلك ضمن الدستور الحقوق السياسية للمرأة في الترشيح والانتخاب وابداء الراي في الاستفتاء على قدم المساواة مع الرجل[١١] في المادة (١١) على ان " **تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون اخلال باحكام الشريعة الاسلامية**"[١٢]، انعكس جو الثقة الذي اشاعه الدستور على المرأة في التقديم للترشيح لعضوية مجلس الشعب في اول انتخابات برلمانية في عهد الرئيس انور السادات في السابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٧١[١٣]، ارتفع عدد المقيدات في جداول الانتخابات الى ٩٥٦١٩٥ سيدة يمثلن ١٢% من جملة المقيدين عام ١٩٧٢[١٤]، وقد فازت ثماني سيدات[١٥] بالانتخاب في هذا المجلس بنسبة ٢,٢%[١٦].

أستغرق ***الفصل التشريعي الاول*** لمجلس الشعب خمس سنوات من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٦، أثيرت فيه العديد من القضايا الداخلية والخارجية من قبل النائبات[١٧]. أما ***الفصل التشريعي الثاني*** لمجلس الشعب من الفترة الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٧٦ الى الحادي والعشرين من نيسان ١٩٧٩، واجريت الانتخابات العامة للاعضاء في الثامن والعشرين من تشرين الاول ١٩٧٦ فاز في أنتخابات هذا المجلس ٣٧٠ عضواً ، منهم ٣٦٠ بالانتخاب وعشرة معينين بقرار جمهوري ، ومثلت المرأة بست عضوات اربع منهن بالانتخاب واثنتان بالتعيين ، وتمثل ١,٦% فقط من عضوية المجلس بعد ان كانت ٢,٢% في مجلس الشعب[١٨].

في حين شهد ***الفصل التشريعي الثالث*** الذي امتد من الثالث والعشرين من حزيران ١٩٧٩ وحتى ٢٠ اذار ١٩٨٤ وفاة الرئيس انور السادات وتولي محمد حسني مبارك[١٩] رئاسة الجمهورية، ومثلث المرأة في هذا المجلس ثلاث وثلاثين عضوة كما عينت عضوتان بقرار جمهوري[٢٠]، ويرجع زيادة نسبة تمثيل المرأة في هذا الفصل التشريعي الى تعديل قانون الانتخاب رقم ٣٨ لعام ١٩٧٢ بالقانون رقم ٤١ لعام ١٩٧٩ [٢١]الذي تم بمقتضاه تخصيص ثلاثين مقعداً من مقاعد مجلس الشعب للنساء كحد ادنى[٢٢]، وسمح القانون للنساء ان تتنافس مع الرجال على جميع المقاعد الاخرى ، مع عدم السماح للرجال بالتنافس على المقاعد المخصصة للنساء، بالاضافة الى حق رئيس الجمهورية في تعيين عشرة اعضاء لمجلس الشعب من بينهم سيدتان على الاقل[٢٣]، كما عدلت المادة الرابعة من قانون مباشرة الحقوق السياسية بالقرار بقانون رقم ٤١ لعام ١٩٧٩ واصبح بموجبه قيد المراة في جداول الانتخاب لكل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والاناث دون

تفرقة ، اي أن قيد المرأة أصبح اجبارياً وليس أختيارياً[٢٤]، والجدير بالذكر أن السيدة جيهان السادات[٢٥] كانت ورا صدوره من خلال حث القيادات السياسية على أتخاذ الخطوات الحقيقية من اجل زيادة مشاركة المرأة في المجالس التشريعية [٢٦].

اهم مايذكر لهذا الفصل التشريعي هو موافقة المجلس على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٥ لعام ١٩٨١ والخاص بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة والتي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة في الحادي والثلاثين من اذار ١٩٥٣، وكذلك توقيع مصر في كوبنهاجن على اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٨٠[٢٧]. أذ عرضت هذه الاتفاقية على مجلس الشعب المصري ، وقد كان من المفترض ان تكون هذه المناسبة فرصة جيدة من اجل مناقشة اوضاع التمييز ضد المرأة المصرية ، الا ان مناقشات النائبات انحصرت على مدى اتفاق وعدم اتفاق هذه الاتفاقية مع الشريعة الاسلامية، وبالفعل وافقت النائبات في هذا الشأن على الاتفاقية وفق التحفظات التي وردت في القرار الجمهوري على بعض نصوصها[٢٨]، استندت النائبات في تاييدهن على الاتفاقية الى العديد من المبررات وذلك لانها تتفق مع ما جاء في الاسلام من حقوق للمرأة، وان انضمام مصر اليها سوف يؤدي الى ابراز وجه مصر الحضاري امام العالم ، وانه لاداعي من التخوف لتصديق مصر على الاتفاقية ؛ لانه من الناحية القانونية اذا تعارض نص قانوني دولي مع مبادئ متصلة بالنظام العام فإن الذي يعمل به في هذه الحالة هو القواعد العامة المتصلة بالنظام العام داخل الدولة، ولما كانت الشريعة الاسلامية تعتبر من اهم مبادئ النظام العام ، فإن اي حكم تتضمنه الاتفاقية يتعارض مع الشريعة الاسلامية لن تلتزم به مصر قانونياً[٢٩].

امتد ***الفصل التشريعي الرابع*** لمجلس الشعب من الثالث والعشرين من حزيران ١٩٨٤ وحتى الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٨٧، وقد جاء هذا الفصل على اثر صدور القانون رقم ١١٤ لعام ١٩٨٣ القاضي بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٨ لعام ١٩٧٢ بشأن انتخابات مجلس الشعب[٣٠]، ليلغي الانتخابات الفردية بالاغلبية المطلقة ويحل محلها الانتخابات بالقائمة النسبية [٣١]، وقد أسفر ذلك عن زيادة المشاركة النسائية في انتخابات عام ١٩٨٤[٣٢]، إذ بلغ عدد العضوات في هذا المجلس خمس وثلاثون عضوة وتم تعيين عضوة واحدة بقرار من رئيس الجمهورية[٣٣]، بناء على ذلك مثلت المرأة في هذا المجلس بستة وثلاثين مقعد بنسبة ٧,٩% من إجمالي مقاعد المجلس البالغ عددهم ٤٥٨ مقعداً[٣٤].

على الرغم من وجود ٣٦ نائبة في هذا الفصل لكنه اتسم بضعف مناقشة قضايا المرأة ، أذ توجهت النائبة كريمة العروسي[٣٥] بسؤال واحد فقط الى رئيس الوزراء حول منح المرأة العاملة اجازة بنصف أجر، كما تقدمت النائبة فاطمة عنان[٣٦] باقتراح مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الاحوال الشخصية رقم ٢٥ لعام ١٩٢٩، بينما شاركت النائبة الفت كامل[٣٧] في طلبات الاحاطة لوزراء الداخلية حول تكرار حوادث الخطف والاغتصاب ، ومن جانب اخر شاركت تسعة عشر نائبة من اصل ٣٦ في مناقشة بعض القضايا القومية منها مشكلات الاسكان حيث طالبت النائبات بضرورة رسم سياسة سكانية قومية تقوم على دراسة علمية وعملية واعادة توزيع السكان على خريطة مصر، تعاونيات البناء ، بدائل الطوب الأحمر، خطة الوزارة لاستكمال الطاقة بالمفاعلات النووية ، دراسة الزلازل في علاقتها بنسب المياه في بحيرة السد العالي ، ومناقشة قضايا الإدمان وخطط مواجهتها ، وحالة المستشفيات الصحية، والمكاتب الطبية بالخارج ، وكذلك شاركت النائبات في مناقشة السياسة التعليمية والمشكلة السكانية والسياسة التموينية والسياسة الزراعية وتنمية السياحة وتنشيطها ، وأساليب ربط العاملين بالخارج ببلدهم ، وأسهام راس المال الاجنبي في مشروعات التطوير المحلية[٣٨]، وطالبت النائبات بتجديد الاحياء الشعبية وترميم المساجد وتحسين حالة قطارات السكك الحديدية ، كما شاركن في المطالبة بتعديل العلاقة بين المالك والمستاجر في قانون الاصلاح الزراعي وتعمير الساحل الشمالي ، وتحديث التعليم في مصر من خلال استحداث خطط فعلية لمحو الامية، وتنشيط السياحة الداخلية والخارجية من خلال اعادة ترميم الاثار، ووجوب زيادة ميزانية وزارة الصحة وتوفير الدواء ، لكن من القضايا المحلية التي لم يشاركن فيها ما دار من مناقشات حول الثروة السمكية ودور الرقابة الفنية ونشر الثقافة بين المواطنين هذا بالنسبة للمحور الخدمي[٣٩]. كذلك شاركت العضوات في مناقشة قضايا الهجرة ، والتقدم باقتراح عدة مشروعات قوانين مثل قانون بشأن سلطة الصحافة وتعديل بعض احكام قانون التامين الاجتماعي وقانون بشأن زيادة المعاشات واصدار قانون بإنشاء اكاديمية طبية عسكرية[٤٠].

يلاحظ ارتفاع نسبة العضوات اللاتي شاركن في مجالس سابقة حيث وصل عددهن الى ٢٣ عضوة بينما بلغ عدد الوجوه الجديدة في البرلمان المصري ١٣ عضوة على الرغم من وجود هذا العدد من النائبات لاول في البرلمان المصري ، لكن مشاركتهن في مناقشة قضايا المرأة كانت ثانوية واقتصرت على ثلاث نائبات من اصل ٣٦ نائبة ، ولا تستنكر مشاركتهن في مناقشة بعض القضايا القومية ، ربما يعود ذلك الى رغبتهن في اثبات انفسهن انهن قادرات على التصدي للقضايا التي يتصدى لها النواب الرجال ، لكن هذه المشاركة جاءت من حوالي نصف النائبات فقط .

ينبغي ان نشير هنا ، انه خلال الفصل التشريعي الرابع انعقد مؤتمر للامم المتحدة في نيروبى عاصمة كينيا من ١٥–١٦ تموز ١٩٨٥ ، والحق انه كان هناك مؤتمران لامؤتمر واحد الاول وهو على المستوى الرسمي لوفود الحكومات برأسة السيدة سوزان مبارك[٤١] ، ولقد جاء في كلمة الوفد المصري الدعوة الى عقد عالمي ثان للمرأة من اجل تعميق ماتحقق من انجازات وزيادة التعاون بين نساء العالم على المستويين الاقليمي والدولي ، أذ ابرزت كلمة مصر تجربة المرأة المصرية ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية ، وكيف أن المرأة المصرية حققت مركزاً مرموقاً في المجتمع واصبح لها حق الانتخابات ، وأن البرلمان المصري اصبح يضم اكثر من ٣٠ نائبة ، وان المرأة المصرية ممثلة بنسبة تصل الى ٢٠% في مجالس الحكم المحلي ، كذلك بدأت كلمة مصر بأن المرأة المصرية نالت حقوقها في التعليم ، واصبحت الفتيات تشكل مايقارب من ٤٥% من عدد الطلبة في المدارس والجامعات ، اما المؤتمر الثاني للهيئات غير الحكومية الذي عقد في الفترة من ١٠–١٩ تموز ١٩٨٥ شارك فيه وفد مصري ، اذ حضره اكثر من ١٢ الف سيدة وبعض الرجال من اجل مناقشة اكثر من ١٠٠٠ بحث حول قضايا المرأة ومساهمتها في التنمية، حيث قام الوفد المصري بالتنسيق وتوحيد الجهود وخرج العرب من هذا المحفل بصورة مشرفة[٤٢].

والجدير بالذكر ، ان قانون رقم ١١٤ لعام ١٩٨٣ بشأن الانتخاب بنظام القائمة النسبية لم يسلم من النقد ، اذ طعن بعض المستقلين بعدم دستورية هذا القانون لانه يحرم غير المنضمين الى احزاب من الترشيح وهو مايمثل إخلالا بالحقوق العامة المقررة للمواطنين بمقتضى الدستور، كما أستندوا في الطعن الى القانون رقم ٤١ لعام ١٩٧٩ بشأن انفراد المرأة بمقاعد واعتبروا خرق لمبدا المساواة وتكافؤ الفرص أمام المستقلين ، ونظراً لجدية الطعن اصدار الرئيس حسني مبارك قراراً بإصدار القانون رقم ١٨١ لعام ١٩٨٧، والذي بمقتضاه تم الجمع بين نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة النسبية وتخصيص مقعد للمستقلين يتنافسون عليه في كل دائرة ، وكذلك تم الغاء المقاعد المخصصة للمرأة بموجب قانون رقم ٤١ لعام ١٩٧٩، على الرغم من ان القانون كان متسقاً مع أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة والتي صادقت عليها مصر في كوبنهاجن عام ١٩٨١ ، حيث أن هذه الاتفاقية نصت على اتخاذ اجراءات خاصة تساعد على النهوض بوضع المرأة في مرحلة انتقالية الى أن تتحقق المساواة[٤٣]، وبذلك حرمت المرأة من الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها في ظل تخصيص ثلاثين مقعد لها في ظل قانون الانتخاب الفردي بالاغلبية المطلقة وقانون الانتخاب بالقائمة النسبية ، وكان عليها الاعتماد على تعيين رئيس الجمهورية لها في مجلس الشعب وفقاً للحق الذي خوله له الدستور في المادة ٨٧

للتغلب على اختلال نسبة تمثيل النساء [٤٤]، وقد انعكس الغاء المقاعد المخصصة للمرأة في مجلس الشعب على عدد السيدات في المجلس في ***الفصل التشريعي الخامس*** والذي امتد من الثاني والعشرين من نيسان١٩٨٧ وحتى الثامن من حزيران ١٩٩٠ والتي لم تتعدى ثمانى عشرة سيدة[٤٥] – اربعة منهن معينات – واربعة عشر بالانتخاب – بنسبة ٣,٩% من اجمالي عدد اعضاء ٤٥٨ عضواً [٤٦] .

إستمر تطبيق القانون رقم ١٨١ لعام ١٩٨٦ الخاص بالغاء المقاعد المخصصة للمرأة حتى صدر القانون رقم ٢٠١ لعام ١٩٩٠ الذي اخذ بنظام الانتخاب الفردي ، الامر الذي أنعكس سلباً على نسبة تمثيل المرأة في ***الفصل التشريعي السادس***[٤٧]، مقارنة بالعمل بنظام القوائم الحزبية التي ظلت المرأة في إطارها محتفظة بوضع متميز لاتجاه بعض الاحزاب الى تضمين قوائمها الحزبية بعض المرشحات من النساء، أذ شاركت المرأة في هذا الفصل بعشر عضوات فقط بنسبة ٢,٢% من أجمالي الاعضاء[٤٨].

على الرغم من أنخفاض عضوية المرأة في مجلس الشعب وعدم توليها رئاسة البرلمان ، إلان العديد من السيدات في مصر تولن رئاسة اللجان النوعية بالمجلس ومن أهمها اللجنة التشريعية ورأستها الدكتورة فوزية عبد الستار[٤٩] ولجنة العلاقات الخارجية رأستها الدكتورة ليلى تكلا [٥٠] ولجنة الثقافة والاعلام ترأستها الدكتورة سهير القلماوي[٥١] في الفترة (١٩٧٩-١٩٨٤) ، ولجنة المرافق والاسكان رأستها الدكتورة الفت كامل ، ولجنة الشؤون العربية كانت امتثال الديب [٥٢]ونائبتها في الفترة (١٩٨٤-١٩٩٠)[٥٣].

مما لاشك فيه كان للمرأة المصرية دوراً كبيراً وبارزاً في مجلس الشعب وخاصة عندما صدر قانون رقم (٤١) لعام ١٩٧٩ الذي خصص للمرأة بموجبه ٣٠ مقعداً وعدم منافسة الرجال على تلك المقاعد حيث استطاعت النائبات في هذا المجلس في ترأس العديد من اللجان المهمة واخذن يدافعن عن حقوق المرأة المصرية اثناء مناقشات القوانين داخل مجلس الشعب .

٢. مجلس الشورى

يعتبر مجلس الشورى هيئة أستشارية وليست تشريعية صدر بعد اخر تعديل للدستور، وفي التاسع عشر من نيسان عام ١٩٧٩ وافق الشعب المصري في استفتاء عام على انشاء مجلس الشورى ، وبناء على ذلك تم تعديل الدستور في الاستفتاء الذي اجري في الثاني والعشرين من ايار عام ١٩٨٠، وتم تشكيل مجلس الشورى بالقانون رقم ١٢٠ لعام ١٩٨٠ واخذ تشكيله بنظام الانتخاب بالقائمة لستة وعشرين دائرة انتخابية ، ويختلف عدد الاعضاء عن كل محافظة طبقاً

لحجمها[٥٤]، وأضيف بموجب هذا التعديل باب جديد الى الدستور تضمن الفصل الاول منه بيان الاحكام الخاصة بمجلس الشورى ، وعقد اول اجتماع له في اول تشرين الثاني عام ١٩٨٠[٥٥].

شهد دور ***الانعقاد الاول والثاني والثالث*** خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٢ سبعة عضوات بنسبة ٣,٣% [٥٦] ،هن (امينة احمد السعيد، صفية زكي المهندس، همت مصطفى الخواص، شفيقة صالح نصر ، ايزيس حبيب المصري، نبيلة محمد عطية الابرشي ونهوت محمود عبدالله)[٥٧]. وقد زاد عدد عضوات مجلس الشورى في دور ***الانعقاد الرابع والخامس والسادس*** خلال الفترة من ١٩٨٣ وحتى ١٩٨٥، اذ ارتفع الى ثماني عضوات **هن** (امينة احمد السعيد، صفية زكي المهندس، همت مصطفى الخواص، شفيقة صالح نصر ، إنجيل بطرس غالي ، فرخندة حسن صالح)[٥٨].

لكن عدد العضوات انخفض في دور ***الانعقاد السابع والثامن والتاسع*** خلال الفترة من ١٩٨٦ وحتى ١٩٨٨ الى خمس عضوات بنسبة ١,٩% [٥٩]وهن (شفيقة صالح نصر ، إنجيل بطرس غالي ، فرخندة حسن صالح ، زينب عبد الحميد رضوان ، نبيلة محمد عطية الابراشي)[٦٠]. ثم ارتفع في عدد العضوات الى اثنى عشر في دور ***الانعقاد العاشر والحادي عشر والثاني عشر*** خلال الفترة من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩١ وهن (امينة احمد السعيد ، أمينة محمد رزق ، سلوى عبد العزيز فهمي ، حبيبة محمد سحلب ، سهير حسن جلبانة ، كريمة العروسي ، عائشة عبد الهادى عبد الغني ، زينب السبكي ، حمدية محمود زهران ، سامية مصطفى فهمي ، سميحة مصطفى القليوبى، فايزة محمد محمود)[٦١] .والجدير بالذكر، أن كل السيدات في مجلس الشورى معينات من قبل الدولة، ولم تنجح اي سيدة في كسب مقاعد عن طريق الانتخاب[٦٢].

اما عن التنظيم الرئيسي للمجلس فانه يشتمل على كل من مكتب المجلس ولجانه، ويضم مكتب المجلس الرئيسي والوكلاء والمراقبين ، علاوة على السكرتارية ، أما عن وضع المرأة داخل لجان المجلس ، أذ توجد المرأة داخل لجان الخدمات بنسبة ٥٦% والعلاقات الخارجية ١٤% ولجنة المرأة ١٤% واللجنة السياسية ١٤%، ولاتوجد امرأة ترأس اي من هذه اللجان[٦٣].

٣. المجالس المحلية[٦٤]

أصبحت المرأة المصرية لأول مرة عضواً في مجلس الاحياء في تموز عام ١٩٦٩، حيث عينت عضوتين في مجلس حي وسط الاسكندرية ، وفي عام ١٩٧٥ دخلت المرأة المجالس المحلية المنتخبة للمحافظات والتي أجريت انتخاباتها وفي تشرين الاول ١٩٧٥، وأنتخبت السيدة جيهان السادات رئيسة للمجلس المحلي لمحافظة المنوفية ، وانتخب سبع سيدات في محافظة الدقهلية

وثلاثة في القليوبية وواحدة في الجيزة واربعة في المنوفية واربعة في الاسكندرية وثلاثة في الشرقية وواحدة في دمياط واثنان في الاسماعيلية، وفي انتخابات منطقة القاهرة فازت خمس سيدات لمجالس المحافظة(سميرة كرارة، عائشة الكردى، ثريا لبنة، زينب صادق وسعاد محمد علي)، كما فازت ثلاث سيدات من الاحياء بالمحافظة (عائشة مصطفى، فوزية سعيد وصفاء متولى)[٦٥].

بعد اجراء اول انتخابات في ظل قانون الحكم المحلي الجديد رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩ الذي نص على تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس المحلية بتشكيلاتها المختلفة ، فقد فازت بعضوية مجلس المحليات ٢٤.٩ سيدة من اصل ٢٣٩٤٧ عضواً غلى مستوى الجمهورية[٦٦]، ولقد واكب هذا التخصص النص على تشكيل المحليات بالنظام الفردي وهو النظام الذي استمر حتى عام ١٩٨٣ ليحل محله نظام القائمة الحزبية المطلقة حتى عام ١٩٨٨ عندما تم الاخذ بكلا النظامين (النظام الفردي والقائمة الحزبية) حتى عام ١٩٩٢[٦٧].

شهدت مشاركة المرأة السياسية على مستوى المحليات نفس نمط التراجع الذي شهدته خريطة المشاركة السياسية لها في مجلس الشعب ويلاحظ أن مشاركة المرأة المصرية في المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى [٦٨]، قد تفاوتت بصورة كبيرة بين عام ١٩٧٩ بصدور قانون بتخصيص مقاعد للمرأة في تلك المجالس كما ذكرنا وعام ١٩٨٦ بعد الغاء هذا القانون ، حيث انخفضت نسبة مشاركة المرأة في هذه المجالس من ١٧,٨% في عام ١٩٧٩ الى ١,٣% في عام ١٩٩٢[٦٩] ، كما هو موضح في الجدول الاتي:[٧٠]

السنة	***نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية***
١٩٧٩	%١٧,٨
١٩٨٣	%١٥,٢
١٩٨٨	%١,٧
١٩٩٢	%١,٣

على سبيل المثال تقلصت نسبة مشاركة النساء في المجلس الشعبي المحلي لمحافظة القاهرة منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام عام ١٩٩٢ ، حيث بلغت نسبتهن ٢٠% عام ١٩٧٩ ثم أنخفضت الى ١٨,٢% في عام ١٩٨٣ ثم الى ٨,٥% في عام ١٩٨٨ ثم الى ٧,٥% عام ١٩٩٢، ونفس التراجع يمكن ملاحظته بالنظر الى نسبة النساء العضوات في المجالس الشعبية لمحافظات مصر في نفس سنوات المقارنة ، حيث انخفضت نسبتهن من ١٨,٥% عام ١٩٧٩ الى ١٥% عام ١٩٨٣ ثم الى ٥,٩% عام ١٩٨٨ حتى وصلت الى ٤,٤% عام ١٩٩٢، كما امتد تراجع مشاركة

المرأة المصرية الى المجالس المحلية للمراكز التي انخفضت من ١٧,٨% الى ١٥,٢% ثم الى ١,٧٦% حتى وصلت الى ١,٣% عام ١٩٩٢[٧١] ، ويمكن ارجاع اسباب انخفاض مشاركة المرأة في المجلس المحلية في مصر الى عدة اسباب في مقدمتها سيطرة التقاليد والاعراف التي تقلص الى حد كبير من اداء المرأة لدورها في الحي او المدينة[٧٢]، فضلاً عن افتقادها للدعم من جانب المسؤولين من الرجال [٧٣]، فضلاً عن عدم استغلال المرأة لقدراتها وخبرتها في المجالس المحلية لادارة النقاش الامر الذي يؤثر على عدم سماع صوتها داخل او خارج الجلسات والاجتماعات ، وايضاً عدم مشاركتها في بعض اللجان منها لجان الاستثمار – الاصلاح الزراعي – المرافق العامة – الشؤون الديني[٧٤].

ثانياً : دور المرأة في السلطة التنفيذية

تشكلت وزارة الشؤون الاجتماعية في مصر منذ اواخر ثلاثينيات القرن الماضي لمراقبة عمل الجمعيات النسائية ثم توسعت مهامها في عهد جمال عبد الناصر[٧٥] لتشمل تنظيم الاسرة ورعاية الاطفال والمسنين وتوفير الخدمات الاجتماعية ، وبعد اعلان الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ والذي اكد على المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة السياسية ، أعلنت الوزارة تعيين اول وزيرة مصرية وهي حكمت ابو زيد[٧٦] عام ١٩٦٢ [٧٧]، الا أن التوصيات والقرارات واعمال الوزارة لم تحدث تحت أشرافها وانما تحت اشراف الوزراء[٧٨]. وفي عام ١٩٧١ تولت عائشة راتب[٧٩] ذات المنصب وذلك عندما دخلت عائشة راتب عضواً في اللجنة المركزية التي ناقشت مواد مشروع دستور ١٩٧١ [٨٠]، أعترضت في احدى الجلسات على توسيع أختصاصات رئيس الجمهورية وظلت تردد "**لايجوز ولا يليق**" وهي مصرة على الرفض ، فأرسلو اليها ورقة مدون فيها "**أرحمينا يا عائشة**" ، وكان الرئيس محمد انور السادات موجوداً في الطابق العلوي يتراس أجتماعات اللجنة المركزية وقتها[٨١]. ولقد سمعت عائشة راتب بعد ذلك من اعضاء اللجنة المركزية في اجتماعات السياسات واللجنة الوزارية بان الرئيس انور السادات قال للوزراء : " **إنتو عارفين أنا جبت عائشة وزيرة لية ؛ لانها في اللجنة المركزية جلست تناقش اختصاصات رئيس الجمهورية في وجودي ، فقررت تعينها وزيرة** "، واشادت ان الرئيس السادات ليس له مثيل قائلة : " **تخيلوا عندما يسمع رئيس الدولة من تطالب بتقليص اختصاصاته ولا يغضب ، وإنما يعجب بشجاعتها الادبية ويقرر تعينها وزيرة** "، بناء على ذلك ادت اليمين امام الرئيس محمد انور السادات في مكتبه بمجلس الشعب في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٧١[٨٢]، وكانت قضية الاحوال الشخصية من القضايا التي تصدت لها د. عائشة راتب وهي وزيرة التأمينات الاجتماعية لذلك قامت بتشكيل لجنة لتغيير

قوانين الاحوال الشخصية ،لانها كانت تمثل هماً كبيراً بالنسبة لها ولسيدات مصر[٨٣] حتى صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٤٤) لعام ١٩٧٩[٨٤] بتعديل احكام القانون رقم (٢٥) لعام ١٩٢٠ ورقم (٢٥) لعام ١٩٢٩ المسمى بـ " **قانون جيهان السادات** " والذي منح المرأة المصرية حقوقاً كثيرة وشكل قفزة نوعية مقارنة بالقانون السابق[٨٥] على الرغم من ان هذا القانون امتداد لقانون رقم (٢٥) لعام ١٩٢٩[٨٦] لكنه احدث ضجة كبيرة عند صدوره سواء من ناحية الشكل الذي به القانون او من ناحية قواعده الموضوعية[٨٧]. لتخفيف من حملة الاعتراض العارمة التي قامت بها القوى الدينية من خلال تواجدها المكثف في البرلمان ضد التعديلات التي حدثت في قوانين الاحوال الشخصية عام ١٩٧٩ قد نجحت في الغاء تعديلات عام ١٩٧٩[٨٨].

اما الوزيرة الثالثة هي امال عثمان[٨٩] التي تولت وزارة الشؤون الاجتماعية لمدة عشرين عاماً من الفترة ١٩٧٧ وحتى١٩٩٧[٩٠]، حققت خلال فترة توليها حقيبة وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية طفرة في مجال التأمينات الاجتماعية من خلال التشريعات التأمينية التي صدرت تباعا بهدف تطوير أنظمة التأمين الاجتماعي المختلفة مما ترتب عليه رفع الحد الأدنى لمعاش الأجر الأساسي واستخدام نظم المعلومات ومضاعفة الحقوق الإضافية في حالات الوفاة واستحداث مكافأة نهاية الخدمة[٩١]، فضلاً عن انها مثلت مصر في العديد من مؤتمرأت المرأة التي نظمتها الامم المتحدة، كما مثلت مصر في الاتحاد النسائي الديمقراطي، وفي مؤتمرات القانون الجنائي وعلم الاجرام التي نظمتها الامم المتحدة والجمعية الدولية لقانون العقوبات والجمعية العامة للدفاع الاجتماعي ، كما مثلت مصر في مؤتمرأت المكسيك وبرلين ، كذلك حضرت مؤتمرات بالعراق[٩٢] مشاركة المرأة في وزارة الخارجية التي تمثل جهاز الدولة الرئيسي في تنفيذ السياسية الخارجية للدولة واتخاذ القرارات السياسية العليا بشأن إدارة علاقاتها مع الدول الاخرى[٩٣]، واخذ عمل المرأة في وزارة الخارجية بالتزايد في منتصف السبعينيات بسبب الانفتاح الاقتصادي والسياسي للمجتمع المصري على العالم الخارجي ، حيث بلغت نسبة مساهمة المرأة الدبلوماسية في المستويات الوظيفية القيادية والاشرافية العليا حوالي ٧% في عام ١٩٨١ ثم وصلت الى ١٤% في عام ١٩٩٣[٩٤] و ٢٠% في عام ٢٠٠١[٩٥] لقد عملت المرأة المصرية كسفيرة لمصر في روما وطوكيو وفيينا ولشبونة واستراليا وجنوب افريقيا ونيبال وغيرها من عواصم العالم، وكان الفضل لحرم الرئيس مبارك السيدة سوزان مبارك التي استعانت بعدد من النساء لمساعدتها في وظائفها الدبلوماسية وفي مشاركتها في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالمرأة [٩٦].

بالرغم من زيادة اعداد النساء في السلك الدبلوماسي ومواقع صنع القرار في الجهاز الاداري بالدولة الا ان لازالت هناك بعض الوظائف حكراً على الرجال ، منها منصب رئيس الجامعة ومنصب العميد وكذلك منصب المحافظ اذ لم يتم تعين المرأة محافظاً لاي من محافظات مصر على الاطلاق [٩٧].

الخاتمة

مماتقدم يمكن ان نستنتج من البحث الأتي :-

١. كان للمرأة المصرية تاريخ طويل من الكفاح من اجل نيل حقوقها السياسية ، التي تم تتويجها في دستور عام ١٩٥٦ الذي اعطاها لاول مرة حق الترشيح والانتخاب، الا ان نسب تواجدها في البرلمان بقيت ضئيلة بين صعود وهبوط، على الرغم قلة عدد العضوات في بعض الفصول التشريعية الا ان هذا لم يمنعها من المشاركة الفعالة في مناقشة بعض القضايا التي تخص الحياة العامة، لكن الاداء ونوعه فإن الملامح العامة للاداء هو التركيز على الاداء الرقابي اكثر من التشريعي والسياسي.
٢. لكن نسبة مشاركة المرأة في البرلمان بدات في الارتفاع منذ نهاية السبعينيات بسبب صدور قانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٩ والذي خصص ثلاثون مقعداً للمرأة في عضوية مجلس الشعب، لكن عادت وانخفضت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب عام ١٩٨٤ بسبب الضجة الكبيرة التي احدثها هذا القانون من قبل المستقلون مما ادى الى صدور القانون رقم ٢٩٣ الذي الغى المقاعد الثلاثون المخصصة للمرأة، وعليه بدأت المرأة ترشح نفسها في الانتخابات دون ضمان مقاعد لها، اذ مثلت المرأة في هذا الفصل ١٩٨٧ – ١٩٩٠ ثمانى سيدات فقط بعد ان كانت ٣٦ سيدة.
٣. يشكل الفصل التشريعي الرابع ١٩٧٩ – ١٩٨٤ من اهم الفصول علة صعيد قضايا المرأة وتطور أوضاعها في مصر، حيث تمت فيه مناقشة واقرار الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة واتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة والتي كان لها اهمية خاصة ، حيث اكدت في موادها على ضرورة المساواة بين المرأة والرجل في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وتدعو الى سن التشريعات الوطنية التي تحرم التمييز ضد المرأة .
٤. توضح الدراسة ان نسبة المنتخبات في مجلس الشعب تفوق نسبة المعينات على مدار السنوات كلها، الا ان النسبة ارتفعت في مجلس الامة حيث دخل المجلس اثنتان فقط بالانتخاب، وفي

الفصل التشريعي الاول ١٩٧١ – ١٩٧٦ دخلت سبع عضوات بالانتخاب الى البرلمان وواحدة بالتعيين، وفي الفصل التشريعي الثاني ١٩٧٦ – ١٩٧٩ فازت اربع سيدات بالانتخاب واثنتان بالتعيين ، ثم وصل عدد المنتخبات الى ٣٢ عضوة من اجمالي ٣٤ عضوة في فترة التخصيص في الفصل التشريعي الثالث عام ١٩٧٩ – ١٩٨٤، الا ان نسبة المنتخاب اخذت بالتناقض بسبب الغاء التخصيص في الفصل التشريعي الخامس مما انعكس سلباً على المرأة.

٥. ارتفاع نسبة العضوات اللاتي لديهن خبرات سابقة في دورات برلمانية اخرى ، يلاحظ تواجد النائبات (الفت عزيز كامل ، كريمة العروسي ، نوال عامر ، فايدة كامل) في الدورات البرلمانية من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٩٠، اما النائبة (امال عثمان) يلاحظ تواجدها في الفصل التشريعي الثالث ١٩٧٩–١٩٨٤ وحتى الفصل التشريعي الخامس ١٩٧٨ – ١٩٩٠.

٦. اما عن وضع المرأة في المناصب القيادية في مجلس الشعب نجد أن المرأة لم تتولى رئاسة المجلس او منصب وكيل الا في الفصل التشريعي السابع عام ١٩٩٥ حيث انتخبت امال عثمان وكيلاً للمجلس عن الفئات ، الا ان العضوات ترأسن عدد لاباس به من اللجان الرئيسية بمجلس الشعب .

٧. كان للرئيس انور السادات وزوجته السيدة جيهان السادات الفضل الكبير في تغير وضع المرأة المصرية بشكل عام ، لانه كان يرى ان " المرأة هي نصف المجتمع والمجتمع الذي يكون نصفه عاطل لايستطيع مواجهة الحياة " ، فاكد في اكثر من بيان وخطاب ايمانه التام بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في العمل السياسي والاجتماعي، وقد ترجم كل ذلك عند قرر اقامة تنظيم نسائي لاول مرة والاهم اصدار القانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٩ وقانون الاحوال الشخصية رقم ٤١ لعام ١٩٧٩ على الرغم من الضجة الكبيرة التي احدثها القانونين والمعارضة لهم ، لكن بعد وفاته وتولي الرئيس حسني مبارك رئاسة الجمهورية نلاحظ التراجع الكبير في نسبة تمثيل المرأة في البرلمان بعد ان كانت نسبة تمثيلها عام ٣٦ عضوة تراجعت الى ٨ عضوات فقط بعد قيامه الغاء القانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٩ والقانون رقم ١١٤ لعام ١٩٨٣ واصداره قانون رقم ١٨١ لعام ١٩٨٧ .

٨. اما في مجلس الشورى نلاحظ أن نسبة تمثيل المرأة فيه كانت بين ارتفاع وانخفاض كما في مجلس الشعب، ففي دور الانعقاد الاول والثاني والثالث مثلت المجلس سبع عضوات، ثم ارتفعت الى ثماني عضوات في دور الانعقاد الراب والخامس والسادس ، ثم انخفض الى خمس عضوات في دور الانعقاد الاول السابع والثامن والتاسع .

٩. كانت نسبة المعينات في مجلس الشورى تفوق نسبة المنتخبات على عكس مجلس الشعب، أذ اوضحت الدراسة ان جميع العضوات في مجلس الشورى معينات من قبل الدولة، حيث لم تتمكن اي سيدة من النجاح في كسب مقاعد عن طريق الانتخاب .

١٠. أشتراك عضوات مجلس الشعب ومنهن (زينب السبكي، كريمة العروسي) في عضوية مجلس الشورى، لكن لم تترأس المرأة داخل مجلس الشورى والمجالس المحلية اللجان على عكس مجلس الشعب، أذ استطاعت النائبات في هذا المجلس ترأس الكثير من اللجان المهمة.

١١. نجد انه كلما ارتفع مستوى المنصب تقل فيه نسبه تمثيل المراة ، لذلك لم تتولى منصب وزيرة سوى ثلاثة خلال مده البحث، لكن وضعها الدبلوماسي قد بلغ درجة عالية من التطور اذ عملت المرأة كسفيرة لمصر في العديد من عواصم العالم .

١٢. وبشكل عام كان لسيطرة العادات والتقاليد والاعراف على المجتمع المصري اثرها الكبير في انخفاص مستوى مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية ، لكن العامل المباشر كان الخوف الذي مازال مسيطر عليها في ادارة النقاش اسوء بالرجل، لانها عاشت في مجتمع يمنعها منذ الصغر في ابداء رائيها بحرية، والتعلم والوصول الى مراتب عليا حالها حال الرجل، حيث تربت على ان تكون ام وربة بيت مكانها البيت فقط لذلك تجد من الصعب عليها الخروج من هذا النمط التقليدي وممارستها لادوار متعددة (ام ، زوجة ، عاملة ، موظفة) .

الهوامش:

(١) ايناس محمد فتحي غزال ، الوعي السياسي لدى المرأة المصرية " دراسة مقارنة بين المرأة في الريف والحضر " ، رسالة ماجسير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامهة المنوفية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠٠-٢٠٢.

(٢) عبد الهادي الجوهري ، المشاركة الشعبية " دراسة في علم الاجتماع السياسي " ، مكتبة نهضة الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٥ ؛ ابراهيم إبراشي ، علم الاجتماع السياسي ، دار الشروق ، فلسطين ، ١٩٩٨ ، ص ٢٣٥.

(٣) كلمة السيدة سوزان مبارك ، المشاركة السياسية ، المنتدى الفكري الثاني الذي يعقده المجلس القومي للمرأن ، المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢؛ عبد الغفار رشاد ، دور النخبة السياسية ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٨٢.

(٤) للتفاصيل اكثر عن المشاركة السياسية بصورة عامة ينظر : حامد ربيع ، أبحاث في النظرية السياسية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧١ ؛ محمد طه بدوى وليلى مرسى ، النظم والحياة السياسية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩١؛ عبد الهادي الجوهري ، اصول علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ ؛
Gary K. Bertsch and Other, Comparing Political Systems "Power and Policy in three Worlds, Collier Macmillan , New York , 1986 .

[٥] انور السادات : ولد عام ١٩١٨ في قرية ميت ابو الكوم بمحافظة المنوفية ، تلقى تعليمه الابتدائي بمدرسة الاقباط الابتدائية عام ١٩٢٥، ثم انتقل الى مدرسة السلطان حسين ونال شهادة الابتدائية منها عام ١٩٣٠، والثانوية عام ١٩٣٦، تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٣٨ وعين بسلاح الاشارة، تم اعتقاله اكثر من مرة بسبب نشاطه السياسي وتم استبعاده من الجيش وأعيد عام ١٩٥٠، عين وزيراً للدولة عام ١٩٥٤، ثم سكرتيراً للاتحاد القومي عام ١٩٥٩، تم أنتخابه رئيساً لمجلس الامة من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٦٨، تم تعينه نائباً لرئيس الجمهورية عام ١٩٦٩، وفي عام ١٩٧٠ خلف جمال عبد الناصر في رئاسة الجمهوية، أغتيل عام ١٩٨١. للتفصيل ينظر : ابو مسلم يوسف ، موسوعة حكام مصر، المجلد ٢، د.ن ، د.ت ، ص ٦٠٧ ؛ منصور عرابي ، محمد انور السادات ، ط١ ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، الجيزة ، ٢٠١٢ ، ص ٩–١٣ ؛ أنيس الدغيدي ، اعترافات جيهان السادات ، مكتبة جزيرة الورد ، المنصورة ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٦٣ .

[٦] ينتخب مجلس الشعب لمدة خمس سنوات ويضم ٣٥٠عضواً منتخباً وعشرة أعضاء يعينهم الرئيس وينتخب نائبين في كل دائرة، ويكون النائب الاول أما عاملاً (المناطق المدينية) اوفلاحاً (المناطق الريفية) ويكون النائب الثاني ممثلاً لمجموعة منظمة (اتحاد، تنظيمات جماهيرية الخ)، ويجرى التصويت على القوانين من قبل مجلس الشعب واي أعتراض لهذه القرارات من قبل الرئيس يمكن ابطاله بأغلبية ثلثي الاصوات وتناوب على رئاسته الاستاذ حافظ بدوي وبعد وفاته خلفه سيد مرعي ، ويستطيع الرئيس حل المجلس لكن هذا القرار يجب أن يوافق عليه باستفتاء شعبي . للمزيد ينظر : "الطليعة " (مجلة) ، مصر ، العدد ٧ ، تموز ١٩٧١ ، ص ٩٥ – ٩٦.

[٧] يتكون مجلس الامة من مجلسين هما مجلس النواب والاعيان، وله وظيفتان الاولى تشريعية تتمثل في صياغة مشاريع القوانين ومناقشتها ومن ثم اصدارها، اما الوظيفة الثانية رقابية على اعمال السلطة التنفيذية من ناحية أدائها لاختصاصاتها المخولة لها بحكم الدستور، فرئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس الامة مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة، وصدر قانون عضوية مجلس الامة في ١١ حزيران ١٩٥٦ لانتخاب مجلس مؤلف من ٣٥٠ عضواً بدلاً من مجلس الشيوخ والنواب وحدد سن العضوية بثلاثين سنة على الاقل وصدرت تعليمات لعدد من الضباط بترشيح أنفسهم في دوائر معينة، وقد انتخب عبد اللطيف البغدادي رئيساً لمجلس الامة وانور السادات وكيلاً له في عام ١٩٥٧. للتفصيل ينظر : حميد شهيد حسين العرداوي ، التطورات الدستورية في مصر(١٩٥٢–١٩٧٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٤ – ١٠٦.

[٨] د. ع. و. ، ملف العالم العربي ، نظام الحكومة ، م_ ٢/ ١١٠١ ، في ١٩ ايلول ١٩٧٩، رقم الوثيقة ١٣٧٧.

[٩] امل عبد الحميد فرج ، الحماية القانونية للمرأة في بيئة العمل في ضوء المخاطر التي تتعرض لها ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٤٤.

[١٠] وسيم حسام الدين الاحمد ، التمكين السياسي للمرأة العربية ، مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، د.م ، ٢٠١٦ ، ص٢٤٥.

[١١] عفاف عبد المعطي ، المرأة والسلطة في مصر " الواقع السياسي والادبي" ، دار الهلال ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٧ .

[١٢] مها حلمي شريف ، واقع وافاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي ، مطبعة الاجيال ، الاردن ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٤

[١٣] زيدان عبد الباقي ، المرأة بين الدين و المجتمع ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٨٦.

(14) Mervat Hatem , Review of Woman Islam and the State , Published by : Journal of woman in Culture and Social , Vol. 19 , No. 2 , Winter 1994 , P. 235 .

(١٥) الاعضاء هن (الفت عزيز كامل، فايدة كامل، مفيدة عبد الرحمن، كريمة العروسي، نوال عامر، رزقة عبد المجيد البلشي، فاطمة عبد المنعم عنان وزهرة رجب وواحدة بالتعيين بقرار من رئيس الجمهورية وهي ليلى تكلا) . للتفصيل اكثر ينظر : محمد المصري ، نائبات الامة تحت القبة قصة كفاح المرأة المصرية لدخول البرلمان ، ط١ ، المجلس القومي للمرأة ، مصر ، ٢٠١١، ص ٤٩.

(١٦)عزة وهبي ، نظام الحصص كألية لتفعيل دور المرأة برلمانياً ، مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٤٣ .

(١٧) للتفاصيل اكثر عن نشاط النائبات في هذا الفصل ينظر : محاضر مجلس الشعب ، الجلسة رقم (٣٠) في ٨ كانون الثاني ١٩٧٣ ، ص ٤٧٤٢ – ٤٧٤٦؛ محاضر مجلس الشعب ، الجلسة رقم (٣٨) في ١٢ شباط ١٩٧٣ ، ص ٥٢٣٥ ؛ محاضر مجلس الشعب ، الجلسة رقم (٣٣) في ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٣ ، ص ٤٩٦٥؛ محاضر مجلس الشعب ، الجلسة رقم (٣٣) في ٢٦ ايار ١٩٧٤ ، ص ٢٦٢٥ .

(١٨) الاعضاء هن (فايدة كامل، كريمة العروسي، نوال عامر ، رزقة البلشي، ليلى ابراهيم تكلا، امال عثمان). للمزيد ينظر : نادية حامد قورة ، تاريخ المرأة في الحياة النيابية في مصر من ١٩٥٧ الى ١٩٩٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٢-٣٤.

(١٩) محمد حسني مبارك : ولد عام ١٩٢٨ في المنوفية ، وتخرج في الكلية الحربية عام ١٩٤٩ وفي كلية الطيران عام ١٩٥٢، عمل طياراً في القوات الجوية المصرية حتى تعيينه من قبل جمال عبد الناصر في عام ١٩٦٩ رئيساً لاركان حرب القوات الجوية حتى عام ١٩٧٢، عمل قائداً عاماً للقوات الجوية قبل تعيينه من قبل السادات نائباً له في عام ١٩٧٥، اصبح رئيساً لمصر خلفاً للسادات نائباً الخامس عشر من تشرين الاول ١٩٨١. للمزيد من التفاصيل ينظر : توحيد مجدي ، مبارك الطريق الى عرش مصر ، دار اخبار اليوم ، القاهرة ، د.ت .

(٢٠) الاعضاء هن (عائشة محمد حسنين، عصمت محمد كمال الدين، سماء الحاج أدهم، روحية محمد احمد، سعدية حسن حسنين، امال محمد عبد الكريم، نعمة اسماعيل، اسعاد حمزة ، حميدة ابو جبل، جليلة عواد، سهير محمد سعد، الفت عزيز كامل، امال عثمان ، نوال عامر، سهير القلماوي، امتثال الديب، فرخندة حسن، عقيلة حلمى، بثينة الطويل، جليلة سحلب، علية رفعت، سوسن ابراهيم السيد، بهية برادة، فاطمة عثمان، فاطمة الجمال، سهير القطب، عنايات يوسف، صفية حجازي، وجيهة الزلباني، فايدة كامل، زينب السبكي و كاملة احمد). نقلاً عن : سعدية عبد الحكيم ، المرأة والتغيير الاجتماعي (١٩٤٥-١٩٧٩) ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٤٨-٢٥٠.

(٢١) عدلي ابو طاحون ، حقوق المرأة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٠٧ .

(٢٢) المجلس القومي للمرأة ، المرأة والمشاركة السياسية (الطموحات والتحديات) ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥؛ جريدة " الاهرام " المصرية ، العدد ٣٣٧٣٧ ، ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٧٩ ؛

Soha Abdel Kader , Egyptian Woman in a Society (1899 – 1987) , Lynne Renner Publishers , Boulder , 1987, P. 138.

(٢٣) منى مصطفى عبد الرؤوف ، دور المرأة في الحياة السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠١ .

(٢٤) سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصف ، نظم الانتخاب في العالم وفي مصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٩٣–١٩٥ ؛ نادية حامد قورة ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(٢٥) جيهان السادات : ولدت عام ١٩٢٦ بجزيرة الروضة بالقاهرة، تلقت تعليمها الاول في مدرسة الارسالية المسيحية، ثم درست بمدرسة الجيزة الثانوية، وفي ٢٩ ايار تزوجت من محمد انور السادات بعد خطوبة دامت بضعة اشهر، وفي عام ١٩٧٠ اصبح انور السادات رئيساً للجمهورية لتبدا رحلتها، اذ بدا نجمها يسطع بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، وفي سن ٤١ حصلت على اللسانس من جامعة القاهرة عام ١٩٧٣، ثم حصلت على الماجستير في الادب العربي، شاركت في المؤتمر الاول للمرأة العربية والافريقية، رأست ٣٠ منظمة وجمعية خيرية، وأنشات مركزاً للعناية بالمعوقين عام ١٩٧٢، حصلت على الدكتوراة، أصدرت كتابها بعنوان "سيدة من مصر". للمزيد من المعلومات ينظر: احمد منصور، جيهان السادات شاهدة على عصر السادات ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

(26) Jehan al sdat , A women Of Egypt , Scimon and Shuster , 1987 , p.364.

(٢٧) نادية حليم واخرون ، فاعلية الاداء البرلماني للمرأة المصرية ١٩٥٧ – ٢٠٠٠ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٥ .

(٢٨) الامم المتحدة ، تقرير المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة (المساواة ، التنمية ، السلم) كوبنهاجن ١٤–٣٠ تموز / يوليو ١٩٨٠ ، نيوريوك ، ١٩٨١ ، ص ٦ – ٧ .

(٢٩) محاضر مجلس الشعب ، الجلسة (٩١) في ١٢ اب ١٩٨١ ، ص ٨١٧٣ – ٨١٧٨ .

(30) Najma J.Chowdhury and other , Women and Politics World , Yale University , London , N.D , P.237.

(٣١) اشرف حسين ، المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٤٢ .

(٣٢) عواطف عبد الرحمن ، ايام الديمقراطية (النساء المصريات وهموم الوطن) ، المركز المصري العربي ، القاهرة ن ١٩٩٧ ، ص ١٠ .

(٣٣) الاعضاء هن (زينب قرنى ، نور محمد القاضي ، ام كلثوم شلبي ، زينب رمضان ، يسرية دوريش ، ليلى محمد يوسف ، فردوس الاودن ، ليلى قورة ، زينب فايزى ، وفاء الحادقة ، سكينة احمد عامر ، ناهد علاء الدين ، ثريا لبنة ، فايدة كامل ، الفت عزيز كامل ، نوال عامر ، امال عثمان ، كريمة العروسي ، رزقة البلشي ن امتثال الديب ، علية محمد رفعت ، فاطمة عنان ، ثريا خليفة ، عنايات ابو اليزيد ، وجيهة الزلباني ، سوسن الكيلاني ، راوية عطية ، عائشة ابو القاسم ، سماء عليوة ، روحية بكر ، امال خوجة ، إسعاد حمزة ، نعمة اسماعيل يارم ن جليلة عواد ، سهير جلبانة ، جانييت كامل سعد) نقلاً عن : زكريا محمد عبد الله ، البرلمان المصري (١٩٧٦–١٩٩٥) ، مركز المحروسة ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١١٣.

(٣٤) بثينة محمود الديب وأخرون ، تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (١٩٨١–٢٠٠٢) ، القاهرة ، د.ت ، ص ٢٣٣؛ Nelson Barbara J. Chowdhury , Women and Politics World Wide , Yale University , London , P.237.

(٣٥) كريمة العروسي : ولدت في الثالث والعشرين من نيسان / ابريل ١٩٢٨ باب الشعرية ، حصلت على دبلوم تجاري عالي عام ١٩٥٩، ثم بكالوريوس تجارة القاهرة، نجحت في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧١ عن دائرة عابدين

الموسكى، عينت بالمؤسسة التعاونية الاستهلاكية عام ١٩٦٣ بالقاهرة، ثم مدير لادارة الراي العام ومراقبة الاخبار بالتلفزيون، ثم مدير للعلاقات العام بمؤسسة السلع الغذائية عام ١٩٧٢، ثم اصبحت رئيس جمعية ناصر لرعاية الاسرى بالقاهرة عام ١٩٧٣، عضو الجبهة التاسيسية لدولة الوحدة بين ليبيا ومصر١٩٧٣، وفي عام ١٩٧٥ رائست لجنة المرأة في مجلس الشعب، اصبحت مسؤولة التنظيم النسائي في محافظة القاهرة. للمزيد من المعلومات ينظر : محمد المصري ، المصدر السابق، ص ١٠٠ .

(٣٦) فاطمة عنان : ولدت عام ١٩١٩ في قرية دموة بالدقهلية ، حصلت على بكالوريس في التربية وعلم النفس، عملت بالتدريس واصبحت مديرة بالثانوية ثم وكيل وزارة، أول سيدة يتم أنتخابها في مجلس نقابة المعلمين ولمدة خمسة وعشرين عاماً ثم وكيل المجلس، ورئيس التنظيم النسائي بالاتحاد الاشتراكي (١٩٥٥– ١٩٦٣)، ثم عضو بمجلس الشعب (١٩٧١– ١٩٧٦)،ووكيل لجنة التعليم والبحث العلمي (١٩٧٩– ١٩٨٤)، منحت لقب أم المعلمين عام ١٩٧١، ووسام الجمهورية من الدرجة الثانية عام ١٩٧٢، فازت برئاسة المجلس الاقليمي للمرأة لمحافظة الدقهلية عام ٢٠٠٠. للتفصيل اكثر ينظر : احمد رجائي ، موسوعة ١٠٠٠شخصية نسائية مصرية ، ترجمة : هديل شرف واخرون ، دار الجمهورية للصحافة ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ٨٢ .

(٣٧) الفت عزيز كامل : ولدت في السابع عشر من تشرين الاول / اكتوبر ١٩٢٢ ، عضو بالاتحاد القومي عام ١٩٥٩، والاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٣، انتخبت عضو بمجلس الامة عام ١٩٦٤ واعيد انتخابها عام ١٩٧٤، وكانت رئيسة للجنة الاسكان، شاركت في تأسيس حزب الاحرار، ثم أنضمت لحزب الوفد واصبحت عضواً عن الحزب في مجلس الشعب عام ١٩٨٤، رئيس مؤسس لجمعية تنمية المرأة، رئيس أتحاد الاسرة والطفولة، مثلت مصر في المؤتمر النسائي في الهند، نائب رئيس مجلس ادارة جمعية تنظيم الاسرة، حصلت على الميدالية الفضية من وزراة الشئون الاجتماعية ونيشان من المانيا الشرقية. ينظر : احمد رجائي ، المصدر السابق ، ص ١٢.

(٣٨) نادية حليم واخرون ، المصدر السابق ، ص ٤٨ – ٤٩.

(٣٩) منى مصطفى عبد الرؤوف ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٤٠) محمد الطويل ، المرأة والبرلمان (تقييم التجربة البرلمانية للمرأة المصرية) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٢٠٣ – ٢١٠.

(٤١) سوزان مبارك : بكالوريوس في العلوم السياسية عام ١٩٧٧ ، ثم ماجستير في علم الاجتماع من الجامعة الامريكية بالقاهرة عام ١٩٨٢ ، نائب رئيس المجلس العربي للطفولة ، رئيس اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومي للامومة والطفولة ، أسفرت جهودها عن اعلان وثيقة عقد الطفل والذي خصص السنوات العشر (١٩٨٩–١٩٩٩) لحماية الطفل المصري ورعايته ، مؤسسة ورئيسة مجلسي الرعايا المتكاملة عام ١٩٨٠ وجمعية خدمات حي مصر الجديدة ، رئيسة الجمعية العالمية لخريجي الجامعة الامريكية (١٩٨٢–١٩٨٤) ، اختارها اليونسكو لتكون رئيسة اللجنة الدولية لانشاء مكتبة الاسكندرية ، وفي عام ١٩٨٩ اختيرت رئيسة دولية لعام القارئ الصغير، وفي عام ١٩٩٠ رئيسة وفد مصر في مؤتمر قمة الطفولة العالمي في نيويورك ، رئيسة اول مجلس قومي للمرأة عام ٢٠٠٠. للمزيد من المعلومات ينظر : احمد رجائي ، المصدر السابق ، ص ٦–٧.

(٤٢) عفاف عبد العليم ابراهيم ناصر ، الحركة النسائية وتاثيرها على الادوار المتغيرة للمرأة في المجتمع المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ٤٥٦ – ٤٦٠.

(٤٣) المجلس القومي للمرأة ، الحقوق القانونية للمرأة المصرية بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣١.

(٤٤) غادة علي موسى ، التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٨٩ .

(٤٥) عضوات البرلمان في هذا الفصل هن (الفت عزيز كامل ، امال عثمان ، امتثال الديب ، ثريا خليفة ، ثريا لبنة ، جليلة عواد ، عنايات ابو اليزيد يوسف ، فاطمة عنان ، فايدة كامل ، فردوس الاودن ، ليلى محمد يوسف ، نوال عامر ، هيام عبد اللطيف محمد ، سماء الحاج ابراهيم ، فوزية عبد الستار ، ليلى تكلا ، سوسن الكيلاني ، جانييت كامل سعد) نقلا عن : زكريا محمد عبدالله ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(٤٦) علي الدين هلال ، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ ، مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١١٧.

(٤٧) نادية حليم واخرون ، المصدر السابق ، ص ٥٣.

(٤٨) الاعضاء في هذا الفصل هن (منى مكرم عبيد ، فوزية عبد الستار ، حورية مجاهد ، امال عثمان ، ثريا لبنة ، جليلة عواد ، فايدة كامل ، سوسن الكيلاني ، وداد شلبي ووجيهة الزلباني) نقلاً عن : زكريا محمد عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

(٤٩) فوزية عبد الستار : ولدت في السابع والعشرين من ايار ١٩٣١ في الاسكندرية ، ليسانس حقوق جامعة القاهرة عام ١٩٥٧ ، ثم ماجستير حقوق عام ١٩٦٧ ، دكتوراة في القانون الجنائي ١٩٦٧، اصبحت معيدة بحقوق القاهرة عام ١٩٦٣، أستاذة في القانون الجنائي ١٩٧٧ ، عينت عضو بمجلس الشعب عام ١٩٨٧ ، رئيسة للشعبة القانونية بامانة المرأة بالحزب الوطني ، أول سيدة تعين وكيلة لشؤون التعليم والطلاب عام ١٩٨٨، أعيد تعينها في مجلس الشعب عام ١٩٩٠، اول سيدة تعين رئيسة للجنة التشريعية بالمجلس ١٩٩٠، ثم عضو بالامانة العامة للحزب الوطني عام ١٩٩٣ ، ثم عضو في لجنة الحوار الوطني عام ١٩٩٤ ، لديها العديد من المؤلفات منها : علم الاجرام والعقاب ، شرح قانون العقوبات ، وفي عام ٢٠٠٠ عضو في المجلس القومي للمرأة . للمزيد ينظر : احمد رجائي ، المصدر السابق ، ص ٨٦.

(٥٠) ليلى تكلا : ولدت في السادس من كانون الاول / ديسمبر ١٩٣٢ في القاهرة ، حصلت على اليسانس في الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٤٤، ثم دبلوم دراسات اجتماعية ، ثم ماجستير عن محاكم الاحداث من جامعة كاليفونيا عام ١٩٥٧، رشحت قاضية احداث في روما عام ١٩٥٨، حصلت على الدكتوراة في الفنون والادارة من جامعة نيويورك عام ١٩٦٣، قامت بالتدريس بجامعة نيويورك، عينت عضواً بجلس الشعب، وانتخبت رئيس للجنة العلاقات الخارجية عام ١٩٧٥، وفي عام ١٩٧٦ اصبحت رئيسة لجمعية الصداقة المصرية الفلندية، واول سيدة تنتخب لعضوية المجلس التنفيذي للاتحاد البرلماني الدولي، وفي عام ٢٠٠٠ تم اختيارها عضواً بالمجلس القومي للمرأة . للتفصيل ينظر: المصدر نفسه ، ص ٩٦.

(٥١) سهير القلماوي : ولدت عام ١٩١١ في القاهرة ، تلقت تعليمها العالي في كلية البنات الامريكية، وهي اول فتاة التحقت بالجامعة عام ١٩٢٩، واول فتاة تحصل على الماجستير من السوربون بباريس والدكتوراة في الاداب عام ١٩٣٧، وهي رئيسة قسم اللغة العربية بكلية الاداب جامعة القاهرة عام ١٩٥٨، وهي عضو المجلس لرعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية، مثلت مصر في العديد من المؤتمرات العالمية، توفيت عام ١٩٩٧. للمزيد ينظر: أنيس منصور وسيد علي اسماعيل، موسوعة المرأة عبر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص١٢٧ .

(٥٢) امتثال الديب : ولدت في الحادي عشر من تموز ١٩٣٦ في الاسكندرية ، ليسانس اداب قسم فلسفة واجتماع جامعة الاسكندرية عام ١٩٥٨، ماجستير في العلوم السياسية عام ١٩٦٤ تدرجت وظيفيا لمراقب عام الخدمات الاجتماعية بهيئة

المواصلات بالثغر ، ثم عضو باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٥، عضو مجلس الشعب (حزب وطني) عن دائرة الرمل عام ١٩٧٩، رشحت مرة اخرى عام ١٩٨٤، اختيرت امينة للمرأة بالاسكندرية عام ١٩٨٤، عضو نقابة اللاسلكي والنقابة العامة للبريد والبرق ، اختيرت وكيلاً للجنة الشؤون العربية في المجلس عام ١٩٨٤، عضو مجلس ادارة جمعية سيدات الثغر وجمعية مكافحة السرطان والجمعيةالنسائية لتحسين الصحة . للتفاصيل اكثر ينظر : احمد رجائي ، المصدر السابق ، ص ١٥.

(٥٣) غادة علي موسى ، المصدر السابق ، ص ١٩٤.

(٥٤) سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصيف ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧.

(٥٥) المجلس القومي للمرأة ، المرأة تحت قبة مجلس الشورى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦ – ١٨.

(٥٦) نادية مصطفى عبدة المصري ، دور الاتصال في المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٧؛ عدلي ابو طاحون ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧.

(٥٧) المجلس القومي للمرأة ، المرأة والسياسة في مصر، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٣ .

(٥٨) منى مصطفى عبد الرؤوف ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .

(٥٩) نادية مصطفى عبدة المصري ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٦٠) منى مصطفى عبد الرؤوف ، المصدر السابق ، ص ١٤٠.

(٦١) المصدر نفسه ، ص ١٤١ .

(٦٢) منال عبد السلام بدوى ، دور المرأة في الجمعيات الاهلية (دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الاهلية النسائية) ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٩.

(٦٣) سامية خضر صالح ، ديناميكية البيئة الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة المصرية ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة المينا ، ١٩٨٦ ، ص ٣٠٥.

(٦٤) صدر في الثالث والعشرين من ايلول ١٩٧١ القانون رقم ٥٧ لعام ١٩٧١ بشان الحكم المحلي، الذي نص على تشكيل المجالس الشعبية واختصاصاتها والمجالس التنفيذية واختصاصاتها، وطبقاً لهذا القانون يشكل المجلس الشعبي للمحافظة من اعضاء لجنة الاتحاد وامناء المراكز والاقسام وممثلين اثنين عن كل من الشباب والنساء، ويختص المجلس بمتابعة خطط تنفيذ برنامج العمل الوطني في المحافظة ودعم الدفاع عن ارض الوطن، واقتراح انشاء المرافق المختلفة بالنسبة للخدمات والانتاج. ينظر: طارق البشرى ، دراسات في الديمقراطية المصرية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ٢٤٣.

(٦٥) عفاف عبد العليم ابراهيم ناصر ، المصدر السابق ، ص ٤٢٣ .

(٦٦) عبد الله هدية ، دور المرأة السياسي في المجتمع المصري ، المجلس الاعلى للثقافة ، الاسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ٢٨.

(٦٧) سلوى شعراوي جمعة ، تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (الفرص والاشكاليات) ، مركز استشارات الادارة العامة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٦.

(٦٨) فاطمة محمد منير محمد اللمعي ، دور المؤسسات غير الحكومية في تنمية المرأة في مصر في ضور خبرات بعض الدول ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٦، ص ٦٤.

(٦٩) رفيقة حمود سليم حمود ، المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ، دار الامين للنوزيع والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٧٨.

(٧٠) الجدول مقتبس من : نادية مصطفى عبدة المصري ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

(٧١) غادة علي موسى ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

(٧٢) جيهان محمود ثروت بدوى ، الادراك المتغير للدور الاجتماعي للمرأة في المجتمع المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ن جامعة المنصورة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٣٠–٢٣١.

(٧٣) حورية مجاهد ، المرأة المصرية في المجالس النيابية (مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية) ، المجلس القومي للطفولة والامومة ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٢.

(٧٤) نادية مصطفى عبدة المصري ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

(٧٥) جمال عبد الناصر : ولد عام ١٩١٨ في الاسكندرية، درس الابتدائية في مدرسة الخطاطبة ومدرسة النحاسين في الجمالية في القاهرة، درس الثانوية في مدرسة حلوان، بعد تخرجه في الثانوية التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٧، أصبح ضابطاً في الجيش المصري، ثم عين مدرساً بالكلية الحربية، شارك في حرب فلسطين ١٩٤٨، رقي الى رتبة رائد صاغ في عام١٩٥٢، عمل على تاسيس " تنظيم الضباط الاحرار"، قاد معركة الفالوجة، بالاضافة الى ثورة ٢٣ يوليو، وفي عام ١٩٥٤ اصبح رئيساً للوزراء، ثم رئيساً للجمهورية، توفي عام ١٩٧٠. للمزيد ينظر : بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي ، جمال عبد الناصر نشاة وتطور الفكر الناصري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠.

(٧٦) حكمت ابو زيد : ولدت عام ١٩٢٢ في قرية الشيخ داود بصعيد مصر، أهتم والدها بتعليمها تلقت دراستها الإبتدائية بمدرستي سوهاج وأسوان الإبتدائية ثم التحقت بمدرسة حلوان الثانوية، التحقت حكمت بكلية الاداب جامعة فؤاد الاول(جامعة القاهرة) قسم التاريخ، حصلت على الماجستير من جامعة سانت اندروزا باسكتلندا عام ١٩٥٠، ثم دكتوراة في علم النفس من جامعة لندن عام ١٩٥٥، عملت أستاذاً بكلية البنات جامعة عين شمس، ومن أبحاثها التكيف الاجتماعي في الريف، التربية الاسلامية وكفاح المرأة، ووضعت اول خطة لتنمية الاسرة، اذ أعدت مشروع الرائدات الريفيات تمهيداً للأسر المنتجة، ووضعت عام ١٩٦٤ قانون (٦٤) وهو اول قانون ينظم عمل الجمعيات، ونظمت جمع الزكاة، وفي عام ١٩٦٩ أشرفت على مشروع تهجير اهالي النوبة بعد تعرضها للغرق، أستمرت في الوزارة ثلاث سنوات . للمزيد ينظر : احمد رجائي ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٧٧) عزة الابياري ، المرأة المصرية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٥٠.

(78) Laura Kathryn Landolt , Woman and Democratization in Egypt (1919–1981) ,Thesis Master of Arts , Department of Political Science , University of Texas , 1996 , P.69 – 70 .

(٧٩) عائشة راتب : ولدت في الثاني والعشرين من شباط ١٩٢٨ ، حصلت على الثانوية العامة من مدرسة الاميرة فوزية بشبرا عام ١٩٤٥، ثم التحقت بكلية الاداب قسم اللغة الانكليزية ، ثم التحقت بكلية الحقوق جامعة القاهرة وتخرجت فيها عام ١٩٤٩، وكانت اول معيدة بقسم القانون الدولي عام ١٩٥٠، ثم حصلت على دبلوم في القانون العام ١٩٥٠ ودبلوم في القانون الخاص عام ١٩٥١، سافرت في عام ١٩٥٥ الى فرنسا لدراسة الدكتوراة، اول سيدة عضو في مجلس كلية الحقوق عام ١٩٧٠، وفي الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٧١ تقلدت منصب وزير الشؤون الاجتماعية، ثم عضو في لجنة العمل للاتحاد الاشتراكي ١٩٧٢، ساهمت في وضع مشروع قانون الاحوال الشخصية ، ثم اصبحت سفيرة بوزارة الخارجية عام ١٩٧٨، اشرفت على العديد من الرسائل العلمية ، توفيت عام ٢٠١١. للتفاصيل اكثر ينظر : حنان محمد عبد الرحيم ، دور المرأة في مصر المعاصرة عائشة راتب نموذجاً (١٩٥٥–٢٠١١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات للاداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٨.

(80) Huda Elsadda and Emad Abu-Ghazi, Significant Moment in the History of Egyptian Women,Volume1, National Council For Women , Cairo ,2003, p.149.

(٨١) جريدة " المصري اليوم " المصرية ، العدد ١٤٧٩ ، في ٢٥ اب ٢٠٠٨ .

(82) Earl Sullivan , Woman in Egyptian Public Life , Syracuse University Press , Syracuse , 1986 , P. 175.

(83) Jehan Al.sadat , OP.Cit , P.365 .

(84)(Arlene Elowe Macleod , Accommodating Protest (Working Women , the New Veiling Change in Cairo) , Columbia University Press , New York , 1991 , P.55 ؛ Jone Alden Williams , A Return to the Veil in Egypt , in the Middle East Review , Vol. 11 , No. 3 , Spring 1979 , P.49-55؛

((٨٥)) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الحركة النسائية في العالم ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ ، ص ٨٧ .

(86) Enid Hill , Law and Courts in Egypt (Recent Issues and Event Concerning Islamic Law In The Political Economy of Contemporary Egypt , Center for Contemporary Arab Studies , Georgetown University , 1990 , P. 249 -250.

(87) Kevin Dwyer , Arab Voices (The Human Rights Debate in the Middle East. Comparative Studies on Muslim Societies Series , Berkeley : University of California press, 1991 , P. 186 .

(88) Nadia Hijab , Women & Work in the Arab World , Women in the Middle Series , No.3 , Washington DC : MERIP , July 1994 , P. 31 .

(٨٩) امال عثمان : ولدت في الثالث عشر من شباط ١٩٣٢ بحي الزيتون بالقاهرة، حصلت على الليسانس في الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٥٥، ماجستير في القانون الجنائي ودراسة حول الاحزاب في امريكيا وانكلترا، ثم دكتوراة في القانون الجنائي جامعة القاهرة عام ١٩٦٤، عملت بعد تخرجها في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، تزوجت من الدكتور يسر انور استاذ القانون وعميد كلية الحقوق بجامعة عين شم ، في عام ١٩٧٤ اصبحت امينة مساعدة للمرأة باللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكي، اختيرت وزيرة للشؤون الاجتماعية لمدة عشرين عاماً، عضو في هيئة مستشاري رئيس الجمهورية عام ١٩٨١، ثم انتخبت رئيساً للمنظمة الافريقية الاسيوية للانعاش الريفي عام ١٩٩٦، لها العديد من المؤلفات في القانون الجنائي. للمزيد ينظر: فادية خطاب، المرأة ورواد التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٧.

(٩٠) زينب ابراهيم الغربي ، تغيير الدور الاجتماعي للمرأة الريفية ومصاحباتها على الاسرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ ، ص ٢٦٩ .

(91)Laura Kathryn Landolt , OP.Cit , P.75.

(٩٢) زينب محمد عبد الحميد سلمان ، المرأة المصرية ودورها السياسي والبرلماني (١٩٥٦-١٩٧١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة طنطا ، ٢٠١٣ ، ص ٢٥٣.

(٩٣) منير زهران ، الممارسة الدبلوماسية للمرأة المصرية ، المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٤.

(94) The National for Childhood and Motherhood , Women in Egypt ,Asummary of Egypt's Report Presented at the fourth International Conference on Women , 1995 , P. 11-15.

(٩٥) بثينة محمود الديب واخرون ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

(٩٦) حمدي عبد الرحمن ، المشاركة السياسية للمرأة ، مركز دراسات المستقبل الافريقي ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠٦.

(٩٧) المصدر نفسة ، ص ٢٠١.